

غير اللفظ بطريق عموم المجاز والقرينة شهرة استعمال اللفظ بهذه المعنى  
 عندهم اعني العرف الخاص كما ان القرينة في الامنع قد هي على درلان  
 العرف العام لا تناوذه على المجاز بالاول والحققة مرادها اللوونة  
 لعدم شمولها الحالين فيخرج كقوله ويدخل في قرانته ولائكة  
 وجه اللفظ لا كونه بلوق اللفظ على وزن المفردات كالمصنف  
 ولما كان مذهب البعض كون ناء التانيث كلمة برأسها مطلقا عما  
 بينا لم يغير الوزن المشعر وطعده فاجتمع الي غيرها ولكن ورد  
 في المدائني فانه منصرف مع وجود الشرح فاصطراب الشرح  
 في التقضي قبل هو مفرد <sup>أيضا في هجته</sup> وليس يجمع لانه حال ولا في اللفظ  
 وانما يجمع مدائن وهو لفظ اخر بخلاف قرانته وقيل بالتميز  
 الباء جرح عن الصيغة المعنوية وميناهما جعل الباء جرحا والصحيح  
 خلاف لما بيننا وايضا يلزم استدراك غير ثاء لانه كالباء بل  
 فرق في قرانته حارجة عن الوزن المعنوية وقيل المراد باللفظ  
 الفارق بين الواحد والجنس كقوله وروم ورومي <sup>وهو موصوف</sup>  
 يرجع الى عموم المجاز بعدالة الفرق وهذا فاسد لعدم القرينة  
 وعدم كون ناء في قرانته وبامدائني للفرق فيلزم ان يراد  
 باللفظ الحرف الذي يحكي في بعض المواضع للفرق وهذا لا يفهم

من اللفظ

من اللفظ اصلا ولا فيه علافة معينة وقيل ان الكلام في ما تحقق  
 حقيقة ياقية على حالها ومثل هذا لا يدخل في النسبة والا اصاب  
 علاذ الجمعية كصناجر ومدائن وجار دخول الباء النسبة في لا  
 بعين الجمعية الاصلية اذ قصارا كالمفرد في نحو النسبة فاعلم  
 ان ضمير شرط الجمع الحال وقيه انه يلزم اهمال شرط الجمع او يصلح  
 وهو عدم دخول الباء وقيل المراد الجمع بجميع حروفه وفيه ان الاعتراف  
 بمدائني في مدائني وهو جمع في الاصل جميع حروفه الا ان يجعل  
 الباء جزءا وقد علت حالة فظهر لزوم ذكر الباء مع اللفظ وعلى ما  
 احتمر ان يكون ناء في امثالها جزءا وباء النسبة كلمة برأسها  
 مطلقا يحتاج الى ذكر الباء دون الناء وانما اذا اخلع عن الباء  
 معنى النسبة كذكر سبي وتحتي فلا نزاع في جبرتها فلهذا امكن  
 جمعها ما لوجود الوزن وقيل مرفق اي مراد بل ارجاعا للقرين  
 قبل وجه عدم الجمعية فيبطله احصا من الوزن والتخلص لتابعه  
 عجميا او جعل الناء كالمعروف ومثل جوار على حال سوى نصية  
 كقاصم لاختلافه في مثل جوار في الرفع والحرف منصرف لان الالف  
 اخرجت عن الوزن فصار كسلام وقيل لان الباء مفردة  
 لا عراب ومنع الصرف من كونها حكما لفظيا وهذا سببويه